

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة عشرة

٢٧ كانون الثاني/يناير - ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤

المساعدة التقنية وبناء القدرات

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

أفغانستان

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

مقدمة

١- لقد مرّت الآن أربع سنوات على تقديم التقرير الأول عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان إلى مجلس حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، حدثت في أفغانستان تطورات هامة فيما يتعلق بتحسينات المدخلة على حقوق الإنسان. ومنها التوقيع على المزيد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ووضع تقرير عن الاتفاقيات التي انضمت إليها أفغانستان فعلاً؛ وعملية إدخال الإصلاحات المؤسسية في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز الجهود المبذولة بشأن العملية التشريعية واستعراض القوانين المعمول بها حتى تتلاءم مع الالتزامات الدولية المقطوعة في مجال حقوق الإنسان؛ وإعداد سياسات جديدة وتعديل السياسات الحالية من أجل تعزيز برامج حقوق الإنسان والجهود المبذولة من أجل إذكاء وعي الجماهير بمسائل حقوق الإنسان بوسائل منها تنظيم برامج تعليمية عن حقوق الإنسان، وجميع هذه التحسينات إنما هي إشارة إلى إرادة أبدتها الحكومة الأفغانية وإلى تعاونها في هذا الصدد، وإلى مساعي الجهات المعنية في الحكومة وفي غيرها من الدوائر نحو تحسين أوضاع حقوق الإنسان في أفغانستان. ويُعدّ إيلاء الاهتمام بالشرائح المستضعفة من الناس ولا سيما النساء والأطفال العنصر الأكثر أهمية والذي يُعدّ القاسم المشترك بين تلك الجهات.

٢- ومن حسن الطالع، وبالتوازي مع التحسينات التي طرأت فيما يتعلق بضمان حقوق الإنسان، فإن القدرة على الإبلاغ عن الاتفاقيات الدولية قد تعززت بشكل هام وفقاً لذلك. فقد سعت مديرية حقوق الإنسان والشؤون الدولية للمرأة، بوزارة الشؤون الخارجية الأفغانية، بصفتها من الأجهزة الرئيسية للإبلاغ ومن الجهات الميسرة له، إلى إيجاد إطار تشاركي يساعد على إشراك جميع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في عملية وضع التقارير الوطنية عن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

٣- وقد ساعد الإبلاغ، بوصفه آلية ثبتت كفاءتها على تمهيد الطريق للقيام بعمل جماعي مشترك بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لمراقبة أداء أفغانستان فيما يتعلق بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان، والتعرف إلى المشاكل والتحديات المطروحة وإيجاد الحلول لها. ولقد أتاحت آلية التقارير الدورية الشاملة الفرصة لمواصلة المناقشات وإقامة علاقات عمل بناءة فيما بين المؤسسات الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني. وكذلك فيما بين حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية ومجلس حقوق الإنسان. ولقد اتبعت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بعض التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان ووضعتها موضع التنفيذ حيثما يكون ذلك أمراً قابلاً للتطبيق. وللعلم فإن هناك بطناً في تنفيذ بعض التوصيات بالنظر إلى المشاكل والتحديات المبيّنة في هذا التقرير. وبسبب بعض الحقائق التي تسود المجتمع الأفغاني أيضاً؛ غير أن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية تسعى إلى التصدي للشواغل الدولية قدر الاستطاعة.

٤- وفي حين شارفت أفغانستان على الانتهاء من عملية الانتقال الأمني واقتربت من موعد الانتخابات الرئاسية التي ستنظم في عام ٢٠١٤، وهي على أبواب الدخول إلى عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٥)، فإن إيلاء اهتمام خاص بمسائل حقوق الإنسان بوصفها من الأولويات الرئيسية بالنسبة إلى الحكومة وجزءاً لا يتجزأ في عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يُصبح أمراً حاسماً الأهمية. وبالسعي إلى تحقيق تنمية واسعة مستدامة وبلوغ هدف واضح من أهداف فترة التحول وأخذ العلاقات الوطيدة بين حقوق الإنسان وبين التنمية المستدامة في الحسبان، فإن إدارة مسألة حقوق الإنسان تعد عاملاً رئيسياً وشرطاً مسبقاً للنجاح في فترة التحول. ومن حسن الطالع أن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وبرامج الأولويات الوطنية قد تم تطويرها استناداً إلى نموذج إنمائي موجه إلى خدمة الجمهور وهو نموذج تعدد فيه حقوق الإنسان من العناصر الأساسية. وفي الرؤية التنموية لحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بشأن عقد التحول وما بعده والتي طُرحت العام الماضي في مؤتمر طوكيو، تُعدّ حقوق الإنسان من العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية.

٥- ولسوء الطالع، فإن ضمان حقوق الإنسان في أفغانستان يواجه عقبات وتحديات شتى منها الإرهاب والمخدرات وضعف القدرة المؤسسية والتشريعية وقلة الطاقات المتوافرة لدى هيئات إنفاذ القوانين، ومحدودية الموارد المالية، وقلة فرص العمالة، وقلة فرص الحصول على الخدمات الصحية وفرص التعليم ولا سيما في المناطق التي لا تنعم بالأمن. ويتطلب التغلب على هذه المشاكل المثابرة على بذل جهود منسقة من قبل جميع المؤسسات الحكومية وغيرها على الصعيدين الوطني والدولي. غير أن ترسخ أركان القدرات المتاحة في غضون ١٢ عاماً في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل حقوق الإنسان ولا سيما فيما يخص وضع التقارير وتنامي تلك القدرات يحدونا إلى أن نكون متفائلين بشأن مستقبل حقوق الإنسان في أفغانستان.

٦- ويتضمن هذا التقرير تفاصيل التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بشأن مختلف جوانب حقوق الإنسان بما في ذلك إنشاء المؤسسات وسن التشريعات ورسم السياسات؛ كما يتضمن الإنجازات التي تحققت والتحديات المطروحة التي تعترض مجموعة من التوصيات التي قدمتها الدول خلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل.

المنهجية وعملية التشاور

٧- جاء إعداد هذا التقرير ثمرة لعملية تشاورية ومشاركة نشطة من قبل جميع الوزارات، والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ولجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة. وقد لعب التشاور مع الكيانات غير الحكومية والمجتمع المدني دوراً عظيماً في إعداد هذه الوثيقة. ويستند شكل هذا التقرير إلى التوصيات التي وردت في الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وتتصدى الإجابات للتوصيات المعنية وفقاً لذلك.

الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود

الإجابة رقم ١

٨- لقد عملت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية جهد استطاعتها على إدراج أحكام الاتفاقيات التي صدقت عليها في قوانينها المحلية. حيث اعتمدت أحكام الاتفاقيات في ١٠ قوانين سنّت في غضون السنوات الماضية. ومن القوانين التي مرّرت ونفذت في تلك الفترة المدونة القانونية للطفل، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، والقانون المعني بتمويل الإرهاب، وقانون العمل، والقانون المعني باستراتيجية مكافحة الفساد، والقانون المعني بمركز تأهيل الأحداث، والقانون المعني بالاختطاف والاتجار بالبشر، والقانون المعني بالوساطة التجارية، والقانون المعني بالاستثمار الخاص، والقانون المعني بالسجون ومراكز الاحتجاز. وتم النظر في أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تم النظر في غير ذلك من الاتفاقيات ذات الصلة.

الإجابة رقم ٢

٩- وضعت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، خلال فترة الإبلاغ، ثلاثة تقارير الهدف منها المقارنة بين القوانين الوطنية في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: (١) تقرير عن استعراض القوانين الوطنية ومقارنتها باتفاقية حقوق الطفل؛ (٢) تقرير عن استعراض القوانين الوطنية ومقارنتها بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (٣) تقرير عن استعراض القوانين الوطنية ومقارنتها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تم التعرف على جميع أوجه التشابه والفوارق والعيوب في القوانين الوطنية وتم تسليط الأضواء عليها وتقديم توصيات محددة عن طريق التقارير المذكورة آنفاً لمعالجة تلك التباينات.

الإجابة رقم ٣

١٠- قامت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية حتى الآن باستعراض حوالي ٧٣ قانوناً و٣٤ لائحة ناظمة و٢٧ استراتيجية في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛ والقانون المدني، والقانون الجنائي، والمدونة القانونية للطفل، وقانون إعادة تأهيل الأحداث، واللائحة الناظمة لإدارة مركز إعادة تأهيل الأحداث، وقانون الخدمة العسكرية العامة، وقانون التعليم، وقانون الصحة العامة، والقانون المعني بالاختطاف والاتجار بالبشر، وقانون مكافحة المخدرات، وقانون حقوق وامتيازات ذوي الإعاقة، وقانون القضاء على العنف الممارس على

المرأة وقانون المواطنة، وقانون العمل، واللائحة الناظمة للرضاعة الطبيعية، والمدونة المؤقتة للإجراءات الجنائية، وقانون التعداد السكاني، وقانون المنظمات الاجتماعية، وقانون وسائل الإعلام الجماهيري، والقانون المعني بالسجون ومراكز الاحتجاز، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية واستراتيجية توفير العدالة للجميع؛ واستراتيجية العدالة والقطاع العدلي، والبرنامج الوطني للعدالة والنظام القضائي، واستراتيجية وزارة التعليم، واستراتيجية الصحة العامة، والاستراتيجية الوطنية المعنية بالأطفال المعرضين للخطر، والاستراتيجية المعنية بالأطفال المعوقين؛ وقانون الأحوال الشخصية الشيعية، وقانون الأطفال الشخصية والقانون الانتخابي، وقانون تسجيل المنظمات الاجتماعية، واللائحة الناظمة للسجون ومراكز الاحتجاز، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون الإضرابات والمظاهرات واللائحة الناظمة لإدارة مدفوعات المعاشات التقاعدية، واللائحة الناظمة للمنح الدراسية والتعليم في الخارج، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة الأفغانية، وقانون حماية الآثار الثقافية والتاريخية لأفغانستان، وقانون مكافآت وامتيازات كوادر معهد تدريب المدرسين والمدارس الثانوية الإسلامية، وقانون الاستثمارات الخاصة، وقانون التأمين، وقانون الخدمة المدنية، وقانون المناجم، وقانون البلديات والقانون التجاري، وقانون حماية حقوق المخترعين والمكتشفين، وقانون حماية حقوق المؤلف والمؤلف الموسيقي والفنان والباحث، وقانون تحديد ومراقبة الأسعار، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المدنيين، واللائحة الناظمة لمعاهد التعليم العالي الخاصة، واللائحة الناظمة لمسألة إرسال العمال إلى الخارج، واللائحة الناظمة لاستقدام العمال الأجانب إلى أفغانستان، واللائحة الناظمة للجوائز الفنية والثقافية، واللائحة الناظمة للمواطنين الأجانب في أفغانستان، واللائحة الناظمة للتجارة الداخلية والخارجية والنقابات، واللائحة الناظمة لحقوق والتزامات العاملين المهنيين في المدارس التقنية، واللائحة الناظمة للحماية من التلوث، واللائحة الناظمة لتوزيع المناطق السكنية على المدرسين الذين لا يمتلكون المأوى، واللائحة الناظمة للشؤون الشخصية للموظفين في فئة الخدمة المدنية، واللائحة الناظمة لعرض الآثار التاريخية والثقافية، واللائحة الناظمة لإدارة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والاستراتيجية الفرعية لتنمية القطاع الحضري، واستراتيجية الشؤون العدلية والقضائية. كما تمت دراسة واستعراض وثائق تشريعية أخرى وذلك وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الإجابة رقم ٤

١١ - اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، في بحر السنوات الأربعة الماضية، إجراءات قانونية مختلفة للحد من انتهاك حقوق المرأة والتقيّد بها، ومنع جميع أنواع الأفعال التمييزية الممارسة ضد المرأة. ومن تلك التدابير استعراض القوانين النافذة التالية بهدف التقيّد بحقوق المرأة:

حيث تم استعراض قوانين ولوائح واستراتيجيات منها القانون المدني والقانون الجنائي، وقانون الأحوال الشخصية الشيعية وقانون التعليم، وقانون الصحة العامة، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، والقانون المعني بالاختطاف والاتجار بالبشر وقانون حقوق وامتيازات المعوق، ومدونة الإجراءات الجنائية المؤقتة، وقانون المواطنة، وقانون تسجيل المنظمات الاجتماعية، والقانون الانتخابي، وقانون وسائط الإعلام الجماهيري، واللائحة الناظمة لدعم الرضاعة الطبيعية والترويج لها، والقانون المعني بالسجون ومراكز الاحتجاز، واللائحة الناظمة للسجون ومراكز الاحتجاز، وقانون الأحزاب السياسية وقانون الإضرابات والمظاهرات، واللائحة الناظمة للمعاشات التقاعدية وحقوق المعاشات، واللائحة الناظمة للمنح الدراسية والتعليم في الخارج، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية، واستراتيجية توفير العدالة للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية. والاستراتيجية الصحية الوطنية، وخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان، وتم الاستعراض بمقارنة هذه القوانين واللوائح مادة مادة في ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٢- وعلاوة على ذلك، وضعت مسودة لقانون بشأن الحماية الاجتماعية وهناك جهود تبذل لإقرار ذلك القانون في أقرب وقت ممكن حتى تتسنى الفرصة لتنفيذ السياسات.

الإجابة رقم ٥

١٣- تولت وزارة شؤون المرأة استعراض مسودة قانون الأحوال الشخصية الشيعية. وتمت التوصية بإدخال ١٢ تعديلاً على تلك المسودة رفعت إلى وزارة العدل، استناداً إلى الدستور الأفغاني، وذلك قبل التوقيع على ذلك القانون وتمت دراسة التعديلات الموصى بها كما تم إدراجها في ذلك القانون.

الإجابة رقم ٦

١٤- تولت وزارة شؤون المرأة استعراض مسودة قانون الأحوال الشخصية الشيعية من أجل ضمان امتثالها لالتزامات الحكومة الدولية.

الإجابة رقم ٧

١٥- الرجاء الرجوع إلى الإجابتين رقم ٥ و ٦.

الإجابة رقم ٨

١٦- عكفت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية على استعراض امتثال القوانين الوطنية للصوصك الدولية لحقوق الإنسان في جميع الخطوات الرامية إلى اعتماد القوانين. وتتولى إدارة التقنين بوزارة العدل استعراض لغة وأحكام جميع القوانين وذلك لضمان امتثالها للالتزامات أفغانستان الدولية ثم تتولى طرحها على البرلمان لإقرارها.

١٧- وفي الوقت ذاته، ومن أجل تحسين تواءم مشاريع القوانين مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان تتعاون الوحدة المعنية بحقوق الإنسان بوزارة العدل أيضاً مع دائرة التقنين لاستعراض مشاريع القوانين.

١٨- ونظمت وزارة العدل حلقة عمل استغرقت يومين وكان الهدف منها تقييم واستعراض مشاريع القوانين بدقة، والتنسيق بين المؤسسات الحكومية في مجال التشريع، واستعراض الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في مشاريع القوانين؛ وقد اتفق، في حلقة العمل، على أن يتم استعراض تلك الجوانب في مشاريع القوانين الأولية بالتعاون مع وحدة حقوق الإنسان بوزارة العدل قبل إرسالها إلى دائرة التقنين.

الإجابة رقم ٩

١٩- خصصت الحكومة مليوني دولار (٥٠٠.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٢ و١٥٠٠.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣) للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وستواصل زيادة تمويلها في السنوات القادمة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تتلقى ما يكفي من الأموال من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ برامجها ومواجهة النفقات الإدارية.

الإجابة رقم ١٠

٢٠- لقد ساعد الدعم الجماهيري الواسع فضلاً عن الجهود التي بذلتها اللجنة والدعم التقني والمالي الذي قدمه المجتمع الدولي في السنوات الأربع الماضية للجنة بشكل كبير على النجاح في الوفاء بالجانب الأكبر من الولاية الموكولة إليها من قبيل تحديد وإدراج مفاهيم حقوق الإنسان في خطابها الوطني وإنشاء مكاتب إقليمية وعلى صعيد الولايات، ورصد المعايير ودعم آليات حقوق الإنسان.

الإجابة رقم ١١

٢١- لقد تابرت اللجنة، بعد أن أدركت أن سيادة القانون تعدّ عنصراً رئيسياً وجوهرياً من عناصر ضمان وتعزيز حقوق الإنسان، على تقديم توصيات ومقترحات إلى الحكومة.

ومن الأمثلة على ذلك أن أنشطة البحوث التي أجرتها اللجنة في الآونة الأخيرة حثت بالحكومة إلى أن تتفاعل وتتجاوب وتعد التقارير التي وضعتها اللجنة في الآونة الأخيرة بعناوين منها "الاحتكام إلى القضاء"، و"من الميليشيات (آربكسي) إلى الشرطة المحلية". و"التعذيب في مراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها الشرطة" و"البحوث الوطنية بشأن حالات الاغتصاب وجرائم الشرف"، من الأمثلة التي اتخذت الوكالات الحكومية ذات الصلة بشأنها قرارات ملحوظة. وتسعى اللجنة، بصفتها منظمة مستقلة لا تمتلك سلطة تنفيذية، دائماً وأبداً إلى تحقيق سيادة القانون في البلد. وبالإضافة إلى أنشطة البحوث، والدعوة وتقديم التوصيات، فإن المكاتب الإقليمية ومكاتب الولايات التابعة للجنة تشارك بشكل نشط في الاجتماعات الشهرية التي تعقد بخصوص الحكم الرشيد. وتتمثل الفوائد المتمخضة عن العمل الذي تضطلع به اللجنة في الفائدة التي يجنيها راسمو السياسات من نتائج البحوث وتحري التحديات التي تواجه حقوق الإنسان، وطرح التوصيات على الوكالات الحكومية.

الإجابة رقم ١٢

٢٢- لقد اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية تدابير شتى من أجل ضمان استتباب السلم والاستقرار والديمقراطية وإرساء الأسس المتينة لحماية حقوق الإنسان ومن تلك التدابير:

- إنشاء المجلس الأعلى للسلم؛
- إنشاء وحدات لدعم حقوق الإنسان بوزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والمديرية الوطنية للأمن؛
- الأخذ بإصلاحات في إطار اللجنة المستقلة للانتخابات وفي إطار قانون الانتخاب؛
- إدخال إصلاحات على السياسات الانتخابية.

الإجابة رقم ١٣

٢٣- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ١٢.

الإجابة رقم ١٤

٢٤- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ١٢.

الإجابة رقم ١٥

٢٥- لقد اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، خلال السنوات الأربع الماضية، إجراءات جديدة فيما يتعلق بالمواظبة على مكافحة الفساد، ومن الأمثلة في هذا الصدد تهيئة الأرضية الملائمة لمحاربة الفساد من الناحية العملية وذلك بوضع مشاريع قوانين ولوائح وسياسات وإنشاء الأجهزة التنفيذية التالية:

- المكتب الأعلى للإشراف ومكافحة الفساد في عام ٢٠٠٨؛
- وحدات ملاحقة الفساد داخل مكتب المحامي العام؛
- محاكم مكافحة الفساد (٢ آذار/مارس ٢٠١٣)؛
- مكتب المراقبة والرصد في مجال القضاء (٥ آذار/مارس ٢٠٠٩)؛
- إقرار اللائحة الخاصة بالانتهاكات القضائية (٥ آذار/مارس ٢٠٠٩)؛
- إقرار المدونة القضائية لقواعد سلوك القضاة (٥ آذار/مارس ٢٠٠٩)؛
- إنشاء لجنة لمكافحة الفساد بوزارة شؤون المرأة (٢٠١٣).

الإجابة رقم ١٦

٢٦- الرجاء الرجوع، فيما يتعلق بمسائل المساواة بين الجنسين، إلى الإجابة رقم ١٦ أما بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بزيادة فرص استفادة المرأة من التعليم فالرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٨٥.

٢٧- واستناداً إلى أحكام المادة ٥٢ من الدستور، والمادة ٢ من قانون الصحة العامة في جمهورية أفغانستان الإسلامية فإن الحكومة ملزمة وجوباً بتوفير الخدمات الصحية المجانية لجميع المواطنين الأفغان بدون تمييز. وعليه، فقد بذلك الحكومة الأفغانية جهودها في مجالين اثنين من أجل تحسين وزيادة فرص حصول الناس على الغذاء والخدمات الصحية العامة:

(أ) **السياسات والاستراتيجيات:** فيما يتعلق بالخدمات الصحية، تم وضع مختلف السياسات والاستراتيجيات التي اتخذت، استناداً إليها، تدابير هامة ومن المنتظر تحقيق عدد من الأهداف والأنشطة في هذا الصدد في المستقبل. ومن أهم الأمثلة في هذا الميدان: وضع رؤية للصحة العامة بعنوان "توفير الصحة لجميع الأفغان" في الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠؛ والإعداد لتنفيذ البرنامج الصحي أو (تعزيز النظام الخاص بالعمل الصحي في الفترة الانتقالية) للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨؛ ووضع مسودة استراتيجية الصحة وحقوق الإنسان والاستراتيجية الجنسانية؛ والسياسة العامة بشأن تمويل الصحة في أفغانستان للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠؛ ووضع

خطة استراتيجية خمسية لوزارة الصحة العامة؛ والمبادئ التوجيهية بشأن حماية المرضى في مجال غسيل الكلى وفقاً للمعايير الدولية؛

(ب) **التدابير العملية:** تم توفير الخدمات الصحية في شقين: الخدمات الصحية الأساسية والخدمات الصحية المقدمة في المستشفى، من قبيل: إقامة مراكز الاستشارة الطبية، وإقامة المركز الوطني لأنفلونزا والاعتراف به رسمياً من قبل منظمة الصحة العالمي، وتطوير نظام للمعلومات والاستشارة الإلكترونية لصالح الشباب؛ وإقامة مراكز لدعم الأسرة لعلاج ضحايا العنف الممارس على المرأة؛ وإجراء البحوث بشأن وفيات الأمومة؛ والتعرف إلى العراقيل والعقبات في مجال الجنسانية؛ وإجراء دراسة استقصائية لتحديد سوء التغذية في صفوف الأطفال دون سن الخامسة؛ وإقامة مدارس للقابات من أجل الوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق النائية؛ وإنشاء مدارس للتمريض لمدة عامين؛ وإنشاء مراكز لعلاج حالات سوء التغذية الوخيمة في جميع أنحاء البلد وإقامة مراكز محلية لعلاج المدمنين؛ وإقامة مستويات متنقلة لتوفير الخدمات الصحية للرُّحَّل.

الإجابة رقم ١٧

٢٨- اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، خطوات شتى من أجل مكافحة المخدرات ومن تلك الخطوات وضع مسودات لمختلف القوانين والسياسات وإعدادها من قبل المعاهد المتخصصة. ومن الأمثلة في هذا الصدد، اتخاذ التدابير التالية:

- وضع مسودة لصيغة جديدة لقانون المخدرات والمشروبات الكحولية ومراقبتها؛
- وضع واستكمال السياسة العامة بشأن احتجاز مهربي المخدرات بإشراف وزارة مكافحة المخدرات؛
- وضع خطة لتنفيذ السياسة العامة بشأن احتجاز مهربي المخدرات؛
- وضع آليات لرصد تنفيذ الخطة المذكورة أعلاه؛
- إعداد مسودة لائحة بشأن إصدار التراخيص والتصاريح الخاصة بالأنشطة المتصلة بمكافحة المخدرات؛
- إعداد مسودة لائحة بشأن إدارة إجراءات وأنشطة وزارة مكافحة المخدرات؛
- إعداد مسودة خطة لتحديد هوية كبار ملاك الأراضي الذين يزرعون الخشخاش.

الإجابة رقم ١٨

٢٩- تُعدّ متابعة التوصيات التي تقدمت بها آليات الرصد بالأمم المتحدة بما في ذلك التوصيات المقدمة في إطار التقرير الدوري الشامل، من بين المسؤوليات الرئيسية المنوطة بوحدة دعم حقوق الإنسان. وعليه، فقد قامت الوحدة بترجمة جميع التوصيات إلى اللغات المحلية. وقامت أيضاً بتصنيف التوصيات وتحديد واجبات جميع الأجهزة ذات الصلة في إطار خطة عمل الغرض منها تيسير التوصيات وتنفيذها.

الإجابة رقم ١٩

٣٠- إن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية ملتزمة بقيم تعزيز حقوق الإنسان كما هو وارد في الركيزة الثانية من ركائز الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية (سيادة القانون وحقوق الإنسان) كما أن قضايا توفير العدالة للجميع وإعمال حقوق الإنسان تأتي في المرتبتين الخامسة والسادسة في البرامج الوطنية ذات الأولوية. وفي الوقت ذاته، وطبقاً للمادة ٧ من الدستور، فإن جميع سياسات واستراتيجيات الوزارات تتضمن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان كما أن وحدة دعم حقوق الإنسان تقيم اتصالات دائمة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية بشأن حقوق الإنسان.

الإجابة رقم ٢٠

٣١- إن وحدة حقوق الإنسان، ملتزمة بتعزيز معايير حقوق الإنسان وإدراجها في سياسات واستراتيجيات وخطط عمل الوزارات، وذلك بتنفيذ برامج بناء القدرات واستعراض القوانين المحلية ذات الصلة، واتباع التوصيات، ورصد تنفيذ الاتفاقيات.

الإجابة رقم ٢١

٣٢- تعمل حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، عن طريق المؤسسات ذات الصلة ومنها وحدة دعم حقوق الإنسان، بشكل وثيق ومنسق، مع الوزارات والمؤسسات الحكومية بشأن التعاون التقني من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان، وذلك بتسليط الأضواء على التزامات الحكومة في مجال حقوق الإنسان، ومواصلة تنفيذ توصيات آليات رصد حقوق الإنسان واستعراض القوانين المحلية.

الإجابة رقم ٢٢

٣٣- يتطلب التصدي للتحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان بذل الوكالات الحكومية لجهود جماعية، ويتطلب التنسيق فيما بينها؛ وقد نفذت وحدة دعم حقوق الإنسان، حتى الآن، برامج توعية استفاد منها ١ ٥٠٠ من موظفي الحكومة الذين نقلوا الرسالة إلى مستوى الدوائر ومستوى الولايات وذلك لإتاحة الفرصة لتطوير وتحسين حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، بذل كُُلُّ من المجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان جهوداً هامة في مجال إحاطة الناس علماً بحقوقهم الإنسانية الأساسية مما يمهّد السبيل إلى التقيّد بحقوق الإنسان. وقد شددت وزارة العدل على حقوق الإنسان والعدالة في استراتيجيتها الخمسية.

الإجابة رقم ٢٣

٣٤- فيما يتعلق بتدابير مكافحة الفساد، الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ١٥.
٣٥- وقد وقعت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٤ التي صدق عليها البرلمان الأفغاني في عام ٢٠٠٧.

الإجابة رقم ٢٤

٣٦- حاولت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، والمنظمات الوطنية والدولية، تحسين مركز المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وذلك عن طريق صياغة مختلف القوانين والسياسات والإجراءات في شتى الميادين ومنها: اللائحة الناظمة لمراكز الدعم، والتواصل مع الضحايا من النساء أو النساء المعرضات للخطر، وصياغة قانون بشأن الدعم الاجتماعي، والتوعية الجماهيرية عن طريق وسائل الإعلام، وتنظيم حلقات العمل التدريبية، وتوفير الاستشارات القانونية للضحايا من النساء، وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالمراسيم الرئاسية بشأن إصدار العفو والتخفيض من مدد سجن السجناء والأحداث الجانحين وتقديم المساعدة القانونية لدى تقديم القضايا ومتابعتها.

٣٧- ويكفل الدستور الأفغاني احترام حقوق الإنسان بالنسبة إلى جميع المواطنين حيث تنص المادة ٥٤ من الدستور على حماية مصالح الطفل العليا وجاء فيها "أن الأسرة هي الركيزة الأساسية للمجتمع وعلى الدولة حمايتها. وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لتحقيق الصحة البدنية والروحية للأسرة ولا سيما الطفل والأم، وتنشئة الأطفال، والقضاء على ما يتصل بذلك من تقاليد منافية للدين الإسلامي الحنيف".

- ٣٨- وترد في القانون المدني الأفغاني، الذي أُقرّ عام ١٩٧٧، عدة إشارات بشأن التقييد بحقوق الطفل. وهناك في القانون أحكام بشأن تحديد هوية الأسرة، وأهمية الزواج، ومسؤوليات الأبوين تجاه أطفالهما والنفقة على الأطفال، والميراث والوصاية.
- ٣٩- ومدون القوانين المتعلقة بالأحداث، التي أُقرّت عام ٢٠٠٤، والتي تنظر في الأحكام الواردة في الدستور وتقييد بالاتفاقيات الدولية، حظيت بالقبول من أجل كفالة مصالح الأطفال عند النظر في قضايا الأطفال المنتهكين للقوانين، والأطفال المعرضين للخطر والأطفال الذين يحتاجون الحماية والوصاية وتحمي حقوقهم أثناء التحقيق.
- ٤٠- وتم، في عام ٢٠٠٨، التصديق على قانون مراكز تأهيل الأحداث ويهدف ذلك القانون إلى إصلاح وتأهيل الأطفال المشتبه فيهم والمتهمين والمدانين، كما يحترم حقوق هؤلاء الأطفال في مراكز التأهيل.
- ٤١- وقد نص قانون العمل، الذي صُدّق عليه عام ٢٠٠٦، بوضوح على دعم حماية الأطفال والأحداث من السخرة والعمل الضار. ويتضمن القانون وصفاً للأعمال السهلة المسموح بها للأطفال وينص على الحد من ساعات العمل بالنسبة إلى الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة إلى ما دون ٢٥ ساعة في الأسبوع.
- ٤٢- ومن أهداف قانون مكافحة الاتجار بالبشر، الذي صُدّق عليه عام ٢٠٠٨، مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ولا سيما النساء والأطفال. وفي عام ٢٠١٠، تم التصديق على قانون حقوق وامتيازات ذوي الإعاقة وهو يشدد على حقوق وامتيازات أصحاب الإعاقة ولا سيما الأطفال منهم.

الإجابة رقم ٢٥

- ٤٣- اتخذت أفغانستان تدابير حازمة و لازمة تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية في قطاعي الصحة والتعليم. وللمزيد من المعلومات الرجاء الرجوع إلى الإجابتين رقمي ١٦ و ٨٥.

الإجابة رقم ٢٦

- ٤٤- اعتمدت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، خلال السنوات الأربع الماضية، تدابير شتى لمواصلة أعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- تعيين ٦٥ في المائة من الإناث بين موظفي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين حتى عام ٢٠١٣؛

- تحقيق زيادة في معدل تعيين النساء من ٣١٦ ٢ موظفة في عام ٢٠١٠ إلى ٨٤١ ٢ موظفة في عام ٢٠١٣ بوزارة الصحة العامة؛
- رفع معدل تعيين النساء من ٧٨ امرأة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٧٩ امرأة في عام ٢٠١٣ في جهاز القضاء؛
- مشاركة ٢٥ في المائة من النساء في وزارة الحدود والشؤون القبلية؛
- عقد حلقات عمل دورية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة لفائدة ٢٧٥ فرداً بوزارة التعليم.

الإجابة رقم ٢٧

- ٤٥ - الرجاء الرجوع إلى الإجابتين رقمي ٤ و ٢٤.

الإجابة رقم ٢٨

- ٤٦ - بذلت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، جهوداً ضخمة بهدف تنفيذ أحكام الدستور الأفغاني. ويُعد إنشاء اللجنة المستقلة المعنية برصد تنفيذ الدستور الأفغاني من بين التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد.
- ٤٧ - وللمزيد من المعلومات بشأن حماية حقوق المرأة الرجاء الرجوع إلى الإجابات أرقام ٤ و ٢٤ و ٢٦.

الإجابة رقم ٢٩

- ٤٨ - الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٣٦.

الإجابة رقم ٣٠

- ٤٩ - الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٨٥ فيما يتعلق بإنشاء مدارس للبنات.
- ٥٠ - تم تنفيذ الإجراءات التالية فيما يخص إقامة مراكز لتدريب الشرطة النسائية ومراجعة الأحكام التمييزية في قوانين البلد:
- إتاحة الفرص التعليمية وظروف الإقامة والعلاوات العادلة للنساء في أكاديمية الشرطة؛
 - توفير مراكز التدريب للشرطة النسائية؛

- إزالة العقبات أمام النساء الراغبات في الانضمام إلى صفوف الشرطة.

الإجابة رقم ٣١

- ٥١- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٢٦ فيما يتعلق بإذكاء الوعي العام بمسألة المساواة بين الجنسين.
- ٥٢- وقد نفذت الوزارات والمنظمات الحكومية المعنية مهام ذات بال من أجل خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان والحد من الفقر. وفيما يلي بيان بالمهام التي نُفذت:
 - إعداد سياسة عامة لمساعدة المرأة في القطاع الخاص؛
 - إعداد سياسة عامة الغرض منها حل مشاكل نساء قبيلة الكوشي الرَّحَّل؛
 - إعداد استراتيجية بشأن حقوق المرأة وأمنها الاقتصادي؛
 - إعداد سياسة عامة وطنية بشأن العمل، لمساعدة المعوقين والمهجرين؛
 - تنظيم/إدارة ٥٤٨ منظمة من منظمات القطاع الخاص على أيدي نساء؛
 - إرسال ٦١١ ٣٨ امرأة من العاملين إلى الخارج لإتمام تعليمهن العالي وبناء قدراتهن؛
 - إنشاء تعاونيات لمنح النساء القروض؛
 - إنشاء ٧٨ تعاونية صغيرة ومتوسطة لفائدة النساء.

الإجابة رقم ٣٢

- ٥٣- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٣٤.

الإجابة رقم ٣٣

- ٥٤- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٣٤.

الإجابة رقم ٣٤

- ٥٥- أدرجت وزارة شؤون المرأة خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان في ٦ قطاعات رئيسية هي كالتالي: (١) الأمن والمناعة؛ (٢) حماية حقوق المرأة؛ (٣) توجيه مشاركة المرأة السياسية؛ (٤) الاقتصاد والعمل والحد من الفقر؛ (٥) الصحة، (٦) التعليم. وقد تمت الموافقة على خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان في عام ٢٠٠٨ وجميع المؤسسات الحكومية مُلزَمة بتنفيذ تلك الخطة. وطبقاً للخطة الاستراتيجية العشرية فإن

الحكومة ستكون ملزمة بالقضاء على التمييز الممارس على المرأة وتنمية الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة القيادي، وإذكاء الوعي الجماهيري، وبناء القدرات، والحد من الفقر ومن البطالة، ومحو الأمية، والحد من الوفيات وإتاحة الفرص أمام النساء للعمل، والتعليم وتوفير الخدمات الصحية لهنّ، وتأمين العدالة على مختلف المستويات الاجتماعية.

الإجابة رقم ٣٥

٥٦- تم، خلال السنوات الأربع الماضية، اتخاذ عدد من الإجراءات الجادة والعملية صوب إنفاذ القانون وحماية حقوق المرأة. ومن الأمثلة في هذا الصدد أن إنشاء مكتب مدع خاص يُعنى بالقضاء على العنف ضد المرأة يُعد من بين التدابير العملية الهامة. ومن بين التدابير الفعالة الأخرى التي اعتمدها حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية أيضاً إنشاء وحدة حماية حقوق الإنسان في وزارة العدل باعتبارها آلية مشتركة بين الوزارات وإنشاء وحدات تُعنى بحقوق الإنسان في بعض الوزارات الأخرى، وإقامة وحدات تعنى بالمسائل الجنسانية في ٢٢ وزارة بدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي، وتوسيع الجهود المبذولة في إقامة البنى التحتية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وإعداد خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥. وقد اتخذت وزارة الشؤون الخارجية خطوات إيجابية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان وإقامة البنى التحتية في هذا المجال.

الإجابة رقم ٣٦

٥٧- بذلت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية جهوداً من أجل الترويج للقيم الإنسانية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة في صفوف القبائل المحلية عن طريق المشاركة في المجالس القبلية. كما عمدت إلى ترويج ومأسسة المفهوم المتعلق بحقوق المرأة وحقوق الإنسان في المجتمع وذلك بفضل المشاركة في المساجد والمؤسسات الدينية. ومن أهم التدابير المعتمدة فيما يخص إذكاء الوعي الجماهيري بالقضايا المتصلة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان كانت التواصل عن طريق الإذاعة والفيديو ووسائل الإعلام المكتوبة. وتولت الأجهزة القضائية، ووزارة شؤون المرأة ووزارة الحجّ والشؤون الدينية وما إلى ذلك من الوزارات المعنية أمر نشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة ولا سيما سن الزواج القانوني ومنع الزيجات القسرية ومنع العنف الممارس على المرأة وحق المرأة في التعليم.

الإجابة رقم ٣٧

٥٨- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٣٦.

الإجابة رقم ٣٨

٥٩- حاولت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية الترويج لثقافة حقوق المرأة وحقوق الإنسان في صفوف جيل الشباب عن طريق مختلف المؤسسات الحكومية في إطار برامج التدريب خلال السنوات الأربع الماضية. وحاولت الحكومة أيضاً دعم هذا الهدف بفضل تنظيم دورات دراسية وحلقات عمل تدريبية بشأن حقوق المرأة وحقوق الإنسان في مختلف المؤسسات الحكومية ولا سيما أجهزة القضاء ووزارة شؤون المرأة ووزارة التعليم، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والمعوقين، وما إلى ذلك من المنظمات المنضوية تحت هياكل الحكومة. وقد كان عقد الدورات الدراسية التدريبية بشأن حقوق المرأة وحقوق الإنسان ومبادئ المحاكمة العادلة القضايا الرئيسية المتداولة في إطار الأجهزة القضائية. ونظمت كذلك حلقات عمل أخرى متنوعة المواضيع في هذا الصدد من قبل الوزارات المعنية الأخرى. ومن عناصر هذا البرنامج إعداد خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان، وإدراج مواضيع حقوق الإنسان في المناهج التعليمية للشرطة وأكاديمية الشرطة وتنظيم حملات دعائية من قبل الشرطة في مدارس البنات. ويُعدّ وجود خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان العشرية السنوات وبرامج ذات أولوية تنفيذها وزارة شؤون المرأة، وتنظيم حملات لمناوئة العنف الممارس على المرأة، وتنظيم مؤتمرات عالمية يحضرها الزعماء الدينيون للترويج لثقافة حقوق الإنسان، من الجهود التي بذلتها الوزارة من أجل ضمان حقوق المرأة.

الإجابة رقم ٣٩

٦٠- الرجاء الرجوع إلى الإجابتين رقمي ٤ و ٢٤ فيما يتعلق بسن القوانين واعتماد التدابير الفعالة الرامية إلى إعمال حقوق المرأة. وقد داومت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية على دراسة القضايا المتعلقة بالزيجات القسرية وجرائم الشرف رغم أن السياسة الجنائية المتبعة في أفغانستان قد تعتبر أن جرائم الشرف التي ترتكب في بعض الحالات تحت طائلة الدفاع عن الشرف من ضمن ظروف تخفيف العقوبة، ولا يعني ذلك إطلاقاً إخلاء سبيل الجناة. وهذا القانون يقاضيهم.

٦١- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٨٥ فيما يتعلق بحصول البنات على التعليم.

الإجابة رقم ٤٠

٦٢- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٤١.

الإجابة رقم ٤١

٦٣- لتحسين أوضاع المرأة، أقرت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية خلال السنوات الأربع الماضية، قانونين هما قانون القضاء على العنف ضد المرأة وقانون الأحوال الشخصية الشيعية. وتتعترف الحكومة بأنها تعتقد، رغم أن هذين القانونين لم يؤديا تماماً إلى تحسين أوضاع المرأة في أفغانستان، أنه كان لهما أثر إيجابي نسبياً. وقامت الحكومة كذلك بصياغة قانون الدعم الاجتماعي من أجل تحسين أوضاع المرأة وهو في انتظار إقراره من جانب البرلمان.

٦٤- وفيما يخص التوصية الرامية إلى تحسين حالة التعليم المقدم إلى المرأة ما زالت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية عاقدة العزم على توفير التعليم لجميع مواطنيها على قدم المساواة كما ينص على ذلك الدستور وغير ذلك من قوانين أفغانستان النافذة والتي تكفل التعليم لجميع المواطنين بدون تمييز. كما تعترف الحكومة بأن الشواغل الأمنية هي العقبات الرئيسية التي تحول دون بلوغ الأهداف التي حددها في هذا المضمار.

الإجابة رقم ٤٢

٦٥- تنص المادة ٤٣ من دستور أفغانستان على أن: "التعليم حق لكل مواطني أفغانستان. ويوفر التعليم حتى درجة البكالوريوس مجاناً من قبل الدولة. وعلى الدولة أن تضع وتنفيذ برامج فعالة للتوسع في مجال التعليم في أفغانستان على نحو متوازن، وتوفير تعليم إلزامي على المستوى المتوسط. وتتيح الدولة الفرصة لتعليم اللغات المحلية في المناطق التي يتحدث بها فيها". وطبقاً للدستور لا يجب أن يكون هناك أي تمييز فيما يتعلق بتعليم البنات والنساء. وتنص المادة ٣ من قانون التعليم على وجوب توفير فرص الحصول على التعليم في جميع أنحاء البلد بدون تمييز للجميع بما فيهم البنات والفتيات.

٦٦- وتنص المادة ٥٢ من الدستور على أن: "على الدولة أن توفر مجاناً وسائل الرعاية الصحية الوقائية، والعلاج الطبي والمرافق الصحية الملائمة لكل مواطني أفغانستان طبقاً للقانون. وتشجع الدولة وتحمي إنشاء الخدمات الطبية والمراكز الصحية الخاصة والتوسع فيها طبقاً للقانون. وتعتمد الدولة التدابير اللازمة للترويج للتربية البدنية وتشجع الرياضات الوطنية والمحلية".

٦٧- وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٥٣ من الدستور على: "أن الدولية تتخذ التدابير اللازمة لتنظيم الخدمات الطبية لتدعم مالياً ذرية الذين استشهدوا أو الذين هم في عداد المفقودين وكذلك المعوقين أو أصحاب العاهات، وتعزز مشاركتهم النشطة في المجتمع وإدماجهم فيه طبقاً للقانون. وتكفل الدولة حقوق المتقاعدين وتقدم المساعدة اللازمة

للمسنين المحتاجين والنساء اللائي لا معيل لهن والمعوقين وأصحاب العاهات والأيتام الفقراء وفقاً للقانون".

٦٨- فيما يتعلق بحصول المواطنين على التعليم، الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٨٥.

٦٩- فيما يتعلق بحصول المواطنين على الرعاية الصحية، الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ١٦.

الإجابة رقم ٤٣

٧٠- اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية التدابير التالية، في ضوء أربع من اتفاقيات جنيف ومبادئ القانون الدولي الإنساني، من أجل الحد من عدد الضحايا المدنيين:

- إنشاء لجان تنسيقية بين قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوات الدولية وخاصة مع منظمة معاهدة شمالي الأطلسي (الناتو). وقد عقدت تلك اللجان، اعتباراً من عام ٢٠٠٩ وحتى الآن، اجتماعات تنسيقية فيما يتعلق بالكفاح المشترك ضد الإرهاب الدولي في كابل، ووضعت ونفذت استراتيجيات عملية وفعالة. واستناداً إلى تلك الاستراتيجيات تبلغ قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بشكل منهجي، مجلس الأمن الوطني والقائد الأعلى للجيش عن تناقص عدد الضحايا المدنيين؛
- تم، استناداً إلى مرسوم رئاسي، سحب القوات العسكرية الدولية التي لم تحترم أعراف الشعب الأفغاني وثقافته، من بعض الولايات وتمت الاستعاضة عنهم بقوات الأمن الوطنية؛
- تم في عام ٢٠١٣، بنجاح إنهاء عملية نقل المسؤوليات عن الأمن من القوات العسكرية الدولية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي بدأت اعتباراً من عام ٢٠١٠، وستؤدي هذه العملية إلى إحداث أثر هام من حيث الحد من الخسائر المدنية. وقد كُلفت قوات الأمن الوطنية الأفغانية بمهمة التحوار الدائم مع سكان مناطق الصراع بهدف الحد من الخسائر المدنية؛
- عكفت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية على عقد مؤتمرات تشاورية متواصلة بشأن الحد من الخسائر المدنية أفادت منها قوات الأمن الوطنية وكان لها أثر هام في إذكاء الوعي بحقوق الإنسان والقيم الإنسانية؛
- لاحظ كلٌّ من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة والمجتمع المدني وشبكة حقوق الإنسان التي تضم منظمات أفغانية وأخرى دولية حدوث انخفاض في عدد الخسائر المدنية وعليه فقد نقلت هذه الهيئات اقتراحاتها إلى الحكومة الأفغانية. وكان للتفاعل بين الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني الذي عكس آراء المجتمع في عملية صنع القرار أثر هام على الحد من الخسائر المدنية؛

- من الجدير بالذكر أن المجموعات الإرهابية الدولية قد غيرت استراتيجياتها في السنوات الثلاث الماضية ولاذت بالمناطق السكنية. وقد خففت هذه الاستراتيجية من سرعة الحد من الخسائر المدنية أو أدت إلى زيادة في بعض الحالات؛
- لقد تصدت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية دائماً وأبداً لقضية الخسائر المدنية وطلبت من القوات الدولية أن تقدم التعويضات لذويهم وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

الإجابة رقم ٤٤

- ٧١- تم تدريب الجيش الوطني الأفغاني على النحو الكامل على التعاطي مع القانون الدولي الإنساني من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين خلال العمليات العسكرية.

الإجابة رقم ٤٥

- ٧٢- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٤٣.

الإجابة رقم ٤٦

- ٧٣- ما ينبغي قوله في هذا الصدد إن كل بلد يتولى سن وإنفاذ قوانينه مع إيلاء الاعتبار لمبدأ السيادة الوطنية. وينص الدستور، في المادة ٣ منه، على أنه لا يجوز لأي قانون أن يخالف عقائد وأحكام الدين الإسلامي الحنيف. وقد ورد حكم الإعدام والقصاص في الدين الإسلامي الحنيف وفي الدستور الأفغاني وهذان الأمران يُنفذان ويُعمل بهما بعد قرار يصدر عن المحاكم الثلاث وبعد توقيع الرئيس.

الإجابة رقم ٤٧

- ٧٤- لقد حظرت المادتان ٢٩ و ٣٠ من الدستور والمادة ٤ من القانون الجنائي الأفغاني التعذيب والعقوبة اللاإنسانية والمهينة والقاسية تحت أي ظرف من الظروف وأعلنت تلك المواد عدم صحة أي نوع من أنواع التحقيقات والإجراءات الجنائية التي قد يحصل عليها بدون التقيد بالمعايير القانونية (المادة ٧ من مدونة الإجراءات الجنائية المؤقتة).
- ٧٥- واستناداً إلى أحكام القوانين الواردة أعلاه حاولت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وضع حد لمظاهر وعواقب التعذيب والعقوبات اللاإنسانية والمهينة والقاسية. ولبوغ هذه الغاية، اتخذت الحكومة تدابير هامة خلال السنوات الأربع الماضية يرد ملخص لها أدناه:
- إعداد إجراء لمراقبة مراكز الاحتجاز في مديرية الأمن الوطنية؛

- تعيين مجلس إشرافي بغرض تعقب وتقييم التجاوزات التي قد تكون قوات الأمن الوطنية ارتكبتها وتسليم تقارير عندها إلى السلطات المعنية؛
- تحسين طرائق التحري وإضفاء طابع قانوني على التحريات في إطار مديرية الأمن الوطني؛
- إنشاء وحدة تعنى بحقوق الإنسان؛
- تقييم مسألة إنشاء المحكمة الخاصة المعنية بالجرائم المرتكبة في حق الأمن الداخلي والخارجي بغية التوصل إلى حل سريع لمثل هذه القضايا؛
- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الشرطة وقوات الأمن الوطني.

الإجابة رقم ٤٨

٧٦- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٤٩.

الإجابة رقم ٤٩

٧٧- مع الموافقة على القانون المعني بالسجون ومراكز الاحتجاز، واللائحة الناظمة لأنشطة السجون ومراكز الاحتجاز ومراعاة حقوق الإنسان، ألزمت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية العاملين في السجون ومراكز الاحتجاز والمدعين العامين والقضاة وغيرهم ممن يتعاملون مع السجناء والمحتجزين على مراعاة الحقوق الإنسانية للأفراد خلال اضطلاعهم بواجباتهم ومعاملتهم بدون تحيز وبدون أي تحامل على أساس الانتماء القبلي والقومية والدين والعرق واللون ونوع الجنس واللغة والمركز الاجتماعي وما إلى ذلك من الاعتبارات التمييزية.

٧٨- وسيتم توفير الظروف المعيشية للسجناء والمحتجزين بطريقة يمكن بها التقليل إلى أقصى حد من الآثار السلبية عليهم. وعلاوة على ذلك، فإن من الواجب عدم انتهاك حقوق الأفراد في مراكز الاحتجاز.

٧٩- وقد كان التقيد بالقوانين ومعايير حقوق الإنسان والقيم الثقافية والأخلاقية وتمهيد السبيل إلى مشاركة السجناء والمحتجزين في البرامج المعدة لتأهيلهم وإعادة الاعتبار إليهم وإعدادهم للعودة إلى الحياة الطبيعية والتقيد بالقوانين مما يشكل أساس التعايش السلمي في المجتمع وإيجاد مناخ لا ينبغي لهم فيه اقتراف أية أعمال إجرامية، من بين الأهداف الأساسية التي وردت في اللائحة الناظمة للسجون ومراكز الاحتجاز. وسيكون التقيد بتلك القوانين وتنفيذها واجب جميع المسؤولين عن السجون ومراكز الاحتجاز والعاملين فيها.

الإجابة رقم ٥٠

٨٠- تنص النقطة ٢ من المادة ٥ من قانون الشرطة على أن ضمان أمن الأفراد والمجتمع وحماية حقوقهم وحريةهم القانونية هما من واجبات الشرطة. وفي هذا الصدد، تم أيضاً تضمين واجبات الشرطة مسألة اعتماد التدابير اللازمة من أجل منع قتل المدرسات والطالبات وتهديدهن. كما أن الشرطة عكفت على الاضطلاع بواجباتها وفقاً للتدابير المعتمدة والخطط الأمنية التي جرى إعدادها.

الإجابة رقم ٥١

٨١- حاولت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية كذلك أن تحمي جميع مواطنيها من كل أنواع العنف غير أنها بذلت جهوداً أكبر في حماية الفئات المستضعفة مثل النساء والبنات. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة تدابير محددة خلال السنوات الأربع الماضية نودّ أن نشير إلى بعضها هنا:

- الخطوة الأولى، في هذا الصدد، تتمثل في إقرار قانون القضاء على العنف ضد المرأة. ولم تكن معظم الأفعال التي ارتكبت ضد النساء تُعدّ من الجرائم في القوانين السابقة، ولكن في هذا القانون الجديد فإن تلك الأفعال تُعدّ جرائم وعليه فإن هناك إجراءات قانونية تُتخذ في حق مرتكبيها؛
- لتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، من الناحية العملية، أنشأت الحكومة، في الآونة الأخيرة، مكتباً خاصاً للادعاء للتصدّي للعنف الممارس على المرأة. وقد سجل ذلك المكتب، حتى اليوم، قرابة ٣١٨ ٢٣ حالة تم استعراض ٢٠٠ ١٣ حالة منها ومعالجتها ويجري الآن استعراض بقيتها. أما الخطوة الأخرى التي اتخذت فيما يخص تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة فتمثلت في إنشاء لجنة تُعنى بالقضاء على العنف ضد المرأة.

الإجابة رقم ٥٢

على صعيد السياسة العامة

- (أ) إقرار مدونة استخدام الموظفين الساهرين على الانتخابات وقواعد سلوكهم؛
- (ب) إقرار مشروع قانون بشأن تسجيل الناخبين؛
- (ج) إقرار الخطة التنفيذية لتسجيل الناخبين؛

(د) إقرار مشروع قانون لإصدار خطاب اعتماد من أجل مراقبة العملية الانتخابية والإشراف عليها وتقديم تقرير عنها.

على مستوى سياسة الأنشطة التشغيلية

- (أ) صياغة السياسة العامة بشأن المسائل الجنسانية؛
- (ب) تنظيم حلقات عمل بشأن المسائل الجنسانية والانتخابات؛
- (ج) الاحتفال بأيام خاصة؛
- (د) تنفيذ برامج استشارية على الصعيد القطري؛
- (هـ) تنظيم دورات شهرية عن المسائل الجنسانية بمشاركة الموظفين العاملات في اللجنة المستقلة للانتخابات؛
- (و) تنظيم دورات بشأن المسائل الجنسانية والانتخابية أو التنسيق بين الأجهزة المعنية في إطار الانتخابات؛
- (ز) الإشراف على عملية تعيين الموظفين المؤقتين؛
- (ح) وضع رسائل عن المسائل الجنسانية، لتستخدمها دائرة التوعية الجماهيرية.

الإجابة رقم ٥٣

٨٢- نظراً للالتزامات التي قطعتها حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقية حقوق الطفل عمدت الحكومة أيضاً إلى صياغة الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال المعرضين للمخاطر بالتعاون مع اليونيسيف في عام ٢٠٠٦. وقد حددت الاستراتيجية المذكورة الأطفال المعرضين للمخاطر ضمن ٢٦ فئة منها الأطفال الذين يجدون أنفسهم في خضم النزاعات المسلحة. وقد نظمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين دورات تدريبية تقنية ومهنية من أجل تشغيل الأطفال الذين يُقدمون إلى الوزارة عن طريق الرتب العسكرية. كما قامت هذه الوزارة، عن طريق وزارة الداخلية، بصياغة سياسة عامة تمنع تعيين الأطفال دون السن القانونية في صفوف الشرطة الوطنية.

٨٣- وقد نظمت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية حملات توعية وحلقات عمل وحلقات دراسية عن طريق الملاي في المساجد والمدارس بشأن الأطفال الذين يجدون أنفسهم في خضم نزاعات مسلحة وبشأن الاستعانة على نحو غير قانوني بالأطفال في النزاعات المسلحة.

الإجابة رقم ٥٤

٨٤- هناك قانون يُنفذ الآن في أفغانستان وهو قانون منع الاختطاف والاتجار بالبشر وهو يسري على الأطفال؛ ويتم اللجوء إلى القانون المذكور من أجل حماية ضحايا الاتجار والاختطاف ومقاضاة مرتكبي جرائم الاختطاف والاتجار.

٨٥- وقد تم إنشاء اللجنة العليا المعنية بمكافحة جرائم الاختطاف والاتجار بالبشر تحت رئاسة وزارة العدل وغيرها من الأجهزة مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة التعليم، ووزارة الإعلام والثقافة، ووزارة الحج والشؤون الدينية، ووزارة اللاجئين وإعادة توطينهم إلى أوطانهم، ووزارة شؤون المرأة، ومكتب المحامي العام، ومديرية الأمن الوطنية، ولجنة حقوق الإنسان الأفغانية الوطنية؛ كما تضم عضوية تلك اللجنة ممثلين عن المجتمع المدني.

٨٦- انظر أيضاً الإجابة رقم ٨٠.

الإجابة رقم ٥٥

٨٧- تم اتخاذ الإجراءات التالية للتصدي لمسألة عمل الأطفال:

- إقرار قانون حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقات والأطفال؛
- قانون الحماية الاجتماعية؛
- الاستراتيجية الوطنية لعمل أطفال الشوارع وإعداد خطة العمل الخاصة بها؛
- العمل على صياغة قانون شامل بشأن الأطفال؛
- حماية هؤلاء الأطفال من قبل شبكات دعم الأطفال؛
- تقديم الخدمات الصحية وتوفير الدورات التدريبية لأطفال الأسر ممن يعملون في المصانع.

٨٨- فيما يتعلق بتيسير حصول الأطفال على التعليم ولا سيما في المناطق النائية، الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٨٥.

الإجابة رقم ٥٦

٨٩- كانت ردة فعل وزارة الإعلام والثقافة جادة حيال المضايقات التي تعرّض لها الصحفيون والمهجمات التي استهدفتهم وقدمت الوزارة المساعدة اللازمة للمراسلين المتضررين ولأسرهم وطلبت بكل ما أوتيت من قوة من الأجهزة الأمنية (وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ومديرية الأمن الوطنية) أن تضمن سلامة الصحفيين.

٩٠- وقد طلبت الوزارة رسمياً من العاملين في جهاز القضاء معاقبة مرتكبي أعمال العنف ضد الصحفيين. وفي الحالات التي تم فيها تهديد الصحفيين أوعزت وزارة الإعلام والثقافة إلى قوات الأمن أن تعمل على حماية المراسلين من كل أذى.

الإجابة رقم ٥٧

٩١- في وزارة الداخلية تتولى دائرة الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان والمديرية العامة للتفتيشات تحريّ المزاعم المتعلقة بالتعذيب والمعاملة المهينة من جانب الشرطة. وفي الحالات التي تكون فيها الانتهاكات ذات جانب إجرامي تُحال القضية إلى أجهزة القضاء وفي حالات أخرى يتمّ تأديب المخالفين من قبل السلطات المعنية. ومن الأمثلة في هذا الصدد تم، في عدّة حالات، التعرف على من أتهموا بارتكاب المخالفات والأفعال غير الإنسانية والتعذيب من قبل دوائر وزارة الداخلية ومديرية الأمن الوطنية كما تم اتخاذ إجراءات ضدهم.

الإجابة رقم ٥٨

٩٢- إن عمليات الاحتجاز التعسفية وغير القانونية محظورة بموجب القوانين الأفغانية وكذلك الشأن بالنسبة إلى التعذيب. وفي هذا الصدد، فإن السياسة العامة الأفغانية بشأن العقوبات واضحة وصريحة؛ غير أن تلك القوانين والمعايير قد تنتهك، في بعض الحالات، وقد يودع بعض الناس السجن بدون موجب قانوني. وقد اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية تدابير عملية ومن الأمثلة الجلية، في هذا الصدد، إنشاء دائرة لرصد تنفيذ القرارات النهائية والمحددة التي تصدرها المحاكم والتي نوقشت في الإجابة رقم ٤٧.

الإجابة رقم ٥٩

٩٣- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٥١.

الإجابة رقم ٦٠

٩٤- لقد حاولت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية التغلب على ثقافة الإفلات من العقاب والانتقال إلى كفالة سيادة القانون؛ حيث إنها ترى في الإفلات من العقاب عقبة خطيرة تحول دون تطبيق سيادة القانون. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة عدّة تدابير. وفي السنوات الأربع الماضية، اعتمدت الحكومة ثلاثة حلول هامة بالنسبة إلى تنفيذ جهاز القضاء للقوانين وقرارات المحاكم بشكل فعّال غير متحيّز. ومن التدابير الهامة التي اتخذتها حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية من أجل تكثيف جهود مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون على مدى السنوات الأربع الماضية إنشاء المحاكم للتصدّي للفساد

الإداري، ومكتب المراقبة والحماية في المجال القضائي، ومكتب رصد تنفيذ القرارات النهائية التي تصدرها المحاكم. ومن الأمثلة الأخرى على تكثيف جهود مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب التي نوقشت في إطار الإجابة رقم ٥١، إنشاء مكتب الادعاء العام لمكافحة العنف ضد المرأة، والإصلاحات القضائية التي أدخلها جهاز القضاء في أفغانستان فيما يخصّ قانون القضاء على العنف ضد المرأة والتحقيقات التي يجريها كلٌّ من مكتب الادعاء المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة والمحاكم الأفغانية.

الإجابة رقم ٦١

٩٥- بذلت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية جهوداً في إطار الاستراتيجية الخمسية التي وضعتها وزارة العدل (٢٠١٣-٢٠١٨) فيما يتعلّق بتحسين القوانين، واحتكام الناس إلى القضاء، والشفافية والمساءلة وبناء القدرات وسيادة القانون. وقد نظمت الحكومة مختلف حلقات العمل التدريبية لفائدة الكثير من قطاعات وزارة العدل بشأن سيادة القانون بإشراف هذه الوزارة.

الإجابة رقم ٦٢

٩٦- طوّرت وحدة حقوق الإنسان بوزارة العدل، فعلاً، آلية لرصد تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة وتوصياتها. وأصدرت، في الوقت ذاته، توجيهات بشأن جمع المعلومات بإمكان المكتب المذكور عن طريقها جمع معلومات دقيقة عن الالتزامات المحددة للوزارات والأجهزة الحكومية. وصممت وحدة حقوق الإنسان قاعدة بيانات مفيدة عن موقعها على الإنترنت حتى يتسنى، من خلالها، نشر المعلومات المستقاة من الأجهزة الحكومية. ونظمت الوحدة أيضاً حوالي ٦٩ دورةً دراسية تدريبية لفائدة ١ ٥٠٠ من المسؤولين الرئيسيين في مديرية الأمن الوطنية ومكتب المحامي العام، ووزارة الدفاع، ووزارة العدل، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الصحة العامة، ومكتب حماية البيئة، ولجنة الإصلاحات الإدارية والموظفين الإداريين العاملين في الجمعية الوطنية.

الإجابة رقم ٦٣

٩٧- تتولى وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية أفغانستان الإسلامية، عن طريق شعبة حماية العموم التابعة لها، ووفقاً لخطة الشهرية، مراقبة كل الشركات الوطنية والدولية والإشراف عليها كما تتولى إصدار الأوامر العملية.

الإجابة رقم ٦٤

٩٨- تتولى دائرة التقنين (الدائرة التشريعية) استعراض القوانين الجديدة للتأكد من مواءمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في مرحلة التمحيص غير أن مكتب حماية حقوق الإنسان يمكن له أن يعمل في تعاون وثيق مع الوزارات أثناء إعداد مشاريع القوانين الأولى حتى تتسق مشاريع القوانين مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ولهذا الغرض، نظمت وزارة العدل حلقة عمل يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر لتحسين التنسيق مع الأجهزة الحكومية في ميدان التشريع وكذلك تحسين طريقة استعراض مشاريع القوانين من وجهة نظر حقوق الإنسان قبل البدء في مرحلة التمحيص. ونتيجة لذلك، أُتفق على أن يتولى مكتب حماية حقوق الإنسان استعراض المشاريع الأولية من وجهة نظر حقوق الإنسان قبل إرسالها إلى دائرة التقنين (الدائرة التشريعية).

الإجابة رقم ٦٥

٩٩- اتخذت وزارة الشؤون الداخلية تدابير منها النظر في المواد المذكورة في قانون السجون ومراكز الاحتجاز واللائحة الناظمة لشؤون السجون ومراكز الاحتجاز والسياسة العامة بشأن حقوق السجناء، والأمر التوجيهي رقم ١٦٩ الصادر عن وزارة الداخلية، والسياسة العامة بشأن تطوير البرنامج الصناعي وإتاحة فرص العمالة للسجناء داخل السجون، والسياسة الأمنية الخاصة بالسجون ومراكز الاحتجاز، والرؤية الوطنية بخصوص الشرطة في السنوات العشر القادمة، وخطة السنتين الخاصة بالسجون ومراكز الاحتجاز، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعايير الأمم المتحدة المتعلقة بمعاملة السجناء، واتفاقية مناهضة التعذيب وضمان أسباب الرزق؛ وإنشاء إدارات فرعية تُعنى بحقوق الإنسان في ٣٤ ولاية في إطار هياكل دائرة السجون، وتعيين فريق لرصد جميع مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة، ومن الأمثلة الأخرى إنشاء دائرة لحقوق الإنسان في أكاديمية الشرطة، وإدراج مواضيع حقوق الإنسان في المناهج التعليمية لأكاديمية الشرطة.

الإجابة رقم ٦٦

١٠٠- فيما يتعلّق بالإعداد لبرامج التدريب في مجال حقوق الإنسان، الرجاء الرجوع إلى الإجابتين رقمي ٦١ و ٦٧.

١٠١- وفيما يتعلّق بالقانون الدولي الإنساني يمكن الإشارة إلى إعداد واعتماد سياسة عامة بشأن الحقوق الإنسانية للشرطة، واعتماد سياسة عامة بشأن حقوق السجناء، واعتماد سياسة عامة بشأن إجراءات الرعاية الصحية والعقلية والبدنية في السجون ومراكز الاحتجاز،

واعتماد سياسة تامة بشأن منع ضمّ الأشخاص ممن هم دون الثامنة عشرة إلى صفوف الشرطة والقوات الأمنية.

الإجابة رقم ٦٧

١٠٢- في مجال المحاكم وبناء قدرات القضاة تم الارتقاء بمستوى التدريب العملي للقضاة فأصبح يتم داخل معهد تدريب القضاة. وتمّ، في إطار ذلك المعهد، تنظيم دورات تدريب عملي طويل الأجل للقضاة ودورات للتدريب قصير الأجل داخل الخدمة.

١٠٣- وتمّ تمديد فترة التدريب القضائي داخل المعهد لمزاولة الدراسات القضائية من عام إلى عامين. وتمّ في السنوات الأربع الماضية تسجيل ما مجموعه ٦٠٥ متخرجين من كليات الحقوق والدراسات الإسلامية/الشريعة وخريجي المدارس الحكومية الدينية أو ما يعادلهم. وتمّ إلحاق ٣٩٠ متدرّباً بالمحاكم بعد أن اجتازوا الدورة التدريبية القضائية لمدة عامين، أما بقية المتدربين البالغ عددهم ٢١٥ شخصاً فإنهم ما زالوا قيد التدريب المهني في مجال القضاء.

الإجابة رقم ٦٨

١٠٤- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٦٧.

الإجابة رقم ٦٩

١٠٥- الرجاء الرجوع إلى الإجابتين رقمي ٤٧ و٦٧.

الإجابة رقم ٧٠

١٠٦- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٧١.

الإجابة رقم ٧١

١٠٧- لقد حاولت وزارة الإعلام والثقافة دائماً وأبداً الدفاع عن الحق في حرية التعبير ومأسسة ذلك الحق وفقاً للأحكام الواضحة للدستور الأفغاني والمادة ٣٤ من قانون وسائط الإعلام. ولم يتم، خلال السنوات الاثني عشرة الماضية، فرض أي رقابة على المنشورات ولم يتم، "كما كان يحدث في الأنظمة السابقة"، فرض أي رقابة على أية سيناريوهات أو أفلام أو مقالات صحفية أو أي منشورات دورية وغير دورية، كما أنها لم تخضع لأي تدقيق قبل نشرها.

الإجابة رقم ٧٢

١٠٨ - منحت وزارة الإعلام والثقافة تصاريح عمل/نشاط بشروط جدّ ميسرة لأكثر من ٥٥ قناة تلفزيونية، و ١٥٠ محطة إذاعية وما يزيد على ١٠٠٠ مطبوع خلال الاثني عشرة سنة الماضية حتى تتاح لكل أفغاني فرصة نشر وإذاعة آرائه. ويعود ذلك إلى اعتراف قوانين أفغانستان النافذة بحرية التعبير والاعتقاد واحترامها لها.

الإجابة رقم ٧٣

١٠٩ - للشعب الأفغاني الحق في الوصول بحرية إلى وسائل الإعلام. ومن حق وسائل الإعلام أن تحصل على المعلومات عن كل القضايا والبيانات في إطار القانون. وقد قررت وزارة الإعلام والثقافة اعتماد قانون جديد لا يحق بموجبه لأي سلطة أو وكالة أن تغلق أبوابها أمام الصحفيين أو ترفض مدهم بالمعلومات.

الإجابة رقم ٧٤

١١٠ - الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٥٢.

الإجابة رقم ٧٥

١ - الجهود المبذولة من أجل توفير الموارد والتمويل والعاملين والسلطة اللازمة لتنفيذ قانون العمل في أفغانستان الصادر عام ٢٠٠٧

١١١ - إنشاء دائرة التقنين (الدائرة التشريعية) من أجل تحسين ظروف العمل، واتباعها قسمان، في إطار تنظيمها العام، وهما مسؤولان عن رصد عملية تنفيذ قانون العمل. وينص قانون العمل على أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين مسؤولة عن رصد الكيفية التي يجري بها رصد تنفيذ القانون في إطار الوكالات الحكومية وغير الحكومية بالتركيز على العمل الشاق الضار بالصحة، ووقت العمل والأجور والمرتببات وظروف عمل الموظفين الذين تستخدمهم الوزارة.

٢ - إنشاء النقابات

١١٢ - ينبغي أن يتم إنشاء النقابات طبقاً للقانون وذلك يتطلّب رخصة تشغيل تماماً كما تتطلبه الاتحادات والمنظمات والمنظمات الاجتماعية الأخرى. وينص الدستور الأفغاني وقانون العمل وقانون المنظمات الاجتماعية على ما يلي لإنشاء نقابة ما:

- لبلوغ الأهداف المادية والمعنوية للموظفين الأفغان الحق في تشكيل الجمعيات وفقاً لأحكام القانون؛
- اتحادات العمال وأرباب العمل منظمات اجتماعية تُنشأ عن طريق المشاركة الطوعية للفتيات المعنية وفقاً لأحكام قانون المنظمات الاجتماعية.

الإجابة رقم ٧٦

١١٣- أُعدت خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان بهدف وضع أنشطة منسقة ومنهجية لتحسين أوضاع المرأة في ستة مجالات هي الأمن والسلامة، وحماية حقوق المرأة الإنسانية، والقيادات النسائية ومشاركة المرأة، والاقتصاد والفقير، والصحة والتعليم. وقد جرى تنفيذ غالبية المشاريع والبرامج أو هي بصدد التنفيذ عن طريق التفاهمات وتوقيع البروتوكولات والاتفاقات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية. ويقتصر الدور المنوط بوزارة شؤون المرأة، في هذا الصدد، على رصد تنفيذ المشاريع وتقديم المساعدة التقنية. وقد أسهمت تلك المشاريع، بشكل كبير، في تحسين أوضاع المرأة. وقد تمّ ضمان مشاركة المرأة في جميع المجالات بما في ذلك العملية السلمية والمشاركة السياسية والاجتماعية طبقاً للدستور الأفغاني وهناك منظمات نسائية منخرطة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية برعاية الحكومة.

الإجابة رقم ٧٧

١١٤- فيما يتعلّق بإعمال الحقوق الاقتصادية، الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٣١. ويرد في إطار الإجابة رقم ٨٥ ما يكفي من معلومات بخصوص إعمال الحقوق الثقافية. وتتضمّن الإجابات أرقام ٢٦ و ٣١ و ٨٥ ما يكفي من معلومات بشأن إعمال الحقوق الاجتماعية.

الإجابة رقم ٧٨

١١٥- الرجاء الرجوع إلى الإجابتين رقمي ١٦ و ٢٥ فيما يتعلّق بالحق في الصحة والحق في التعليم على التوالي.

الإجابة رقم ٧٩

١١٦- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٨٩.

الإجابة رقم ٨٠

١١٧ - اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية الخطوات التالية بخصوص الاستراتيجية الصحية والحد من الفقر:

- اعتماد قانون بشأن حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال؛
- قانون الحماية الاجتماعية؛
- وضع استراتيجية وطنية بشأن الأطفال الذين يعملون في الشوارع وإعداد خطة عمل في هذا الصدد؛
- العمل على تجميع أحكام قانون حماية الطفل؛
- حماية الطفل عن طريق شبكات حماية الأطفال؛
- تقديم الخدمات الصحية والدورات الدراسية لأطفال أسر العمال؛
- إنشاء مراكز التدريب النهاري خدمةً لأطفال الشوارع وإحاقهم بالمدارس العمومية؛
- إنشاء مراكز للحماية لحماية ضحايا الاتجار بالبشر ومن الاختطاف وحماية ٢٩٤ من الضحايا؛
- إنشاء مراكز للمراقبة في المناطق الحدودية بمساعدة بلدان الجوار؛
- إنشاء شبكة اتصالات من أجل مراقبة/منع الاتجار بالنساء والأطفال؛
- تعزيز فعالية شبكة حماية الأطفال عن طريق التعرف على الأطفال المتورطين في النزاعات المسلحة وإحاقهم بمراكز التدريب.

الإجابة رقم ٨١

١١٨ - الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٩٠.

الإجابة رقم ٨٢

١١٩ - الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ١٦.

الإجابة رقم ٨٣

١٢٠ - أُعدَّ المنهج التربوي الجديد على أيدي خبراء استناداً إلى احتياجات أفغانستان التربوية. ويتصدى هذا المنهج للمشكلات التي يواجهها الطالب. كما أُدرجت فيه طرق

استخدام التكنولوجيا الجديدة. وأدرجت أيضاً في جميع المناهج التعليمية مسائل مثل حقوق الإنسان، وهناك مسائل تتعلق بالحياة المدنية تم إدراجها في مناهج المدارس الثانوية.

الإجابة رقم ٨٤

١٢١- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٤٢.

الإجابة رقم ٨٥

١٢٢- إن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية ملزمة، طبقاً للمادة ٤٦ من الدستور الأفغاني، بتوفير التعليم المجاني لجميع مواطنيها على قدم المساواة وبدون تمييز.

١٢٣- إن نمو المواطنين وتنميتهم أمران مضمونان استناداً إلى الهدي الإسلامي وفي ضوء تعاليمه واحترام حقوق الإنسان الأساسية وذلك بهدف احترام القيم الوطنية لأفغانستان، والنمو الاقتصادي، والحفاظ على الأمن، وإقامة نظام تعليمي تقدّمي وإتاحة فرص الحصول على التعليم أمام الجميع.

١٢٤- وقد اتخذت أفغانستان تدابير جادة خلال السنوات الأربع الماضية لتحسين جودة وقسط التعليم.

١٢٥- ولما كانت المادة ٤٣ من الدستور الأفغاني تضمن لجميع المواطنين حصولهم على التعليم حتى مستوى البكالوريوس بدون تمييز، فقد اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية تدابير يرد ذكرها أدناه:

(أ) اعتماد قانون بشأن التعليم؛

(ب) توفير المنهج التربوي الجديد.

الإجابة رقم ٨٦

١٢٦- تمت دراسة ورصد تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان من قبل الكثير من دوائر وزارة التعليم، كما جرى وضع اختصاصات وحدة الشؤون الجنسانية استناداً إلى تلك الخطة. وقد شارك ٢٧٥ من موظفي وزارة التعليم من النساء والرجال في خمس جولات من حلقات العمل التدريبية بشأن مسائل نوع الجنس والمساواة في الحقوق وإذكاء الوعي بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس وحقوق المرأة في الإسلام. وقد أسهمت حلقات العمل تلك في إذكاء وعي المشاركين بخصوص حقوق المرأة وكان لها آثار إيجابية. وتنوي دائرة الموارد البشرية بوزارة التعليم التعاطي مع عملية تعيين الموظفين على أساس الجدارة كما أن الأولوية تعطى للنساء اللاتي يتم تعيينهن على أساس الجدارة.

١٢٧- الرجاء الرجوع إلى الإجابة رقم ٨٥ فيما يتعلّق بضمان حق جميع الأطفال في التعليم والتدابير المتخذة لزيادة أعداد الطلاب المتحقّين بالمدارس.

الإجابة رقم ٨٧

١٢٨- عملاً بالمرسوم الرئاسي رقم ١٠٤ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تمّ تخصيص ١٢٧ ٩٠ جريباً (الجريب الواحد يعادل ٢٠٠٠ متر مربع) من الأرض بالتعاون مع وزارة الزراعة والري والماشية لوزارة اللاجئين وإعادة توطينهم، بشكل رسمي، من أجل بناء بلدات سكنية في ٢٩ ولاية. وستغطي كل بلدة مساحة ١٧٠ جريباً من الأرض. وقد أُعدّ مسح طبوغرافي وخطة مفصلة بالتعاون مع وزارة شؤون التنمية الحضرية وفقاً للمادة ٩ من المرسوم.

الإجابة رقم ٨٨

١٢٩- بُذلت جهودٌ من أجل تنسيق الأنشطة المضطلع بها فيما يخصّ المشردين داخلياً، والعائدين من أجل استيعابهم وتقديم المساعدة المالية للمشردين داخلياً وللعائدين إلى أوطانهم.

١٣٠- ووقّعت وزارة اللاجئين وإعادة توطينهم، في ضوء الاتفاقية الدولية للاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، اتفاقات ثلاثية (بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والبلدان المضيفة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) مع ١٠ بلدان مضيفة بهدف تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للاجئين وزيادة حماية حقوقهم. ومن أصل تلك البلدان العشرة عقدت أفغانستان ١٨ اجتماعاً مع جمهورية إيران الإسلامية و٢٣ اجتماعاً مع جمهورية باكستان الإسلامية وهذان البلدان يستضيفان الجانب الأكبر من اللاجئين وذلك بغية حل مشكلاتهم. وتجري مراجعة تلك الاتفاقات سنوياً لتحسين الدعم المقدم إلى الفئات المستضعفة مثل الأطفال والأرامل والمرضى الذين لا يمكن معالجتهم في البلد المضيف وتحسين فعالية ذلك الدعم.

١٣١- وفيما يتعلّق باستيعاب العائدين وتقديم الدعم المالي لهم، تصدّت وزارة اللاجئين وإعادة توطينهم، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة خلال الاجتماعات المعقودة مع البلدان المضيفة، على نحو دائم للمسائل المتعلقة بمشاكل وشواغل اللاجئين الأفغان حول عودتهم الطوعية وإعادة دمجهم وتقديم الدعم القانوني لهم، كما بحثت تلك المسائل. ولهذا الغرض، نظرت الوزارة في التوقيع على المشاريع الأربعة التالية التي يبلغ مجموع تكلفتها ٣ ٤٧٦ ٠٠٠ دولار أسترالي:

(أ) مشروع تنمية الموارد المائية؛

(ب) مشروع تحسين موارد الرزق في ولاية غزني لفائدة المشردين داخلياً وأكثر شرائح المجتمع استضعافاً؛

(ج) مشروع توزيع البنود غير الأغذية والإغاثة الإنسانية؛

(د) مشروع المنظمة الدولية للهجرة.

١٣٢ - وعلاوةً على ذلك، وقّعت الوزارة مذكرة تفاهم مع مؤسسة كير الدولية لتحسين موارد رزق العائدين المشردين داخلياً في ولاية غزني.

الإجابة رقم ٨٩

١٣٣ - حاولت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، عن طريق إنشاء وحدة حقوق الإنسان بوزارة العدل، استقصاء سبل تقديم الدعم التقني لضمان القدرة والمهارات المناسبة لتمكين المسؤولين الحكوميين المعنيين من إعداد وتقديم تقرير عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وقد وضعت وحدة حقوق الإنسان، استناداً إلى اختصاصاتها، خطة عمل لفائدة الوزارات والكيانات الحكومية بهدف زيادة قدرة المكاتب الحكومية على الوفاء بمسؤولياتها في مضمار حقوق الإنسان، وتنفيذ التوصيات بشكل أفضل. وتهدف خطة العمل إلى توجيه الكيانات الحكومية إلى الوفاء بمسؤولياتها في ميادين ثلاثة هي التقيد بمبادئ حقوق الإنسان في أفغانستان وحمايتها ووضعها موضع التنفيذ.

الإجابة رقم ٩٠

١٣٤ - عمدت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، مراعية لمسؤولياتها الوطنية والدولية وعملاً بالاستراتيجية الوطنية الأفغانية واستراتيجية المسؤولية الاجتماعية، إلى صياغة قانون الحماية الاجتماعية وطرحته على الجمعية الوطنية للتعاطي معه حسب الأصول القانونية.

١٣٥ - وجرى إعداد مسودة لائحة لحماية المسنين والأرامل والأشخاص الذين لا عائل لهم. وبحسب أحدث الأرقام والبيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية الوطنية لتقييم المخاطر ومدى الاستضعاف، فإن معدل الفقر السنوي في أفغانستان يقدر بنسبة ٣٦ في المائة من مجموع السكان بما يشير إلى أن هناك تسعة ملايين فرد من الذين لا يستطيعون سدّ احتياجاتهم الأساسية.

١٣٦ - وقد وضعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين، بدعم من البنك الدولي، مشروعاً أطلق عليه اسم شبكة السلامة الاجتماعية ويهدف إلى دعم الأسر المعوزة. ومن الأغراض التي يتوخاها المشروع الحد من التذبذب الموسمي في كميات السلع الغذائية الأساسية، وتقديم المساعدة النقدية للفئات المستضعفة والمحتاجة والحد من مستوى الفقر في أفغانستان وإذكاء وعي الناس بالإصحاح والتغذية.

١٣٧- ومن الفئات التي تستهدفها شبكة السلامة الاجتماعية الأسر المعوزة التي تعولها نساء والأسر التي تقل أعمار أطفالها عن ١٤ سنة، والمعوقون المعوزون والأرامل والفقراء والمسنون الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة.

الإجابة رقم ٩١

١٣٨- تقدم حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، بموجب التزاماتها الدولية، تقارير إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ومن الأمثلة على تلك التقارير، التقريران الثاني والرابع لأفغانستان بخصوص تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتقارير عن الحالة العامة لحقوق الإنسان ضمن إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتقرير أفغانستان الأوّلي عن اتفاقية حقوق الطفل والتقرير الدوري الثاني عن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

١٣٩- وقد بدأت عملية إعداد التقرير الدوري الثاني لجمهورية أفغانستان الإسلامية عن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وتمّ إنجازه في حزيران/يونيه ٢٠١١ بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودعم مالي قدمته سفارات النرويج وهولندا والدايمرك في كابل.

١٤٠- وتعكف حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية الآن على كتابة تقريرها بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بدعم تقني ومالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإجابة رقم ٩٢

١٤١- اتخذت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، خلال السنوات الأربع الماضية، عدداً من الإجراءات في مجال إعادة التأهيل وميادين أخرى منها الدفاع والأمن ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وإنشاء المرافق العامة وشق الطرق وإعادة تأهيل قنوات الري والزراعة والبستنة وإنشاء السدود المائية وتوليد الكهرباء وشق القنوات المائية وبناء المستشفيات والمستوصفات الصحية والمدارس والتوسع في هذه المشاريع. ومن عناصر هذه العملية إقامة وإنشاء البنى التحتية الأساسية للمجتمع والمؤسسات الاجتماعية والثقافية وإقامة نظام شامل.

الإجابة رقم ٩٣

١٤٢- يتواصل التعاون الدولي والمساعدة المقدمة على الصعيد الدولي، في ضوء القوانين والصكوك الاستراتيجية ذات الصلة، نزولاً على الطلب الذي تقدمت به لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة. وعلاوة على الدعم التقني والمالي المقدم، فإن هناك برامج محددة الهدف منها بناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان هي قيد التنفيذ. ويتلقى العاملون في اللجنة تدريباً

منتظماً من جانب منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ. وتنوي اللجنة كذلك أن تقدم مشروع مقترح بإنشاء آلية خاصة بحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ في إطار ذلك المنتدى من أجل حماية وتحسين حقوق الإنسان على نحو أفضل.

الإجابة رقم ٩٤

١٤٣- بالاستناد إلى الحقائق على الأرض في أفغانستان، ولتحسين حقوق الإنسان، تطرح الحلول التالية في ميادين التشريع والإصلاح القضائي والقانوني، وصياغة السياسات الجديدة بخصوص حقوق الإنسان وإنشاء آليات للتقيد بحقوق الإنسان وحمايتها ورصدها بدعم من المجتمع الدولي:

- (أ) استعراض القوانين التي سنّت في أفغانستان في ضوء التزاماتها الدولية بحقوق الإنسان وتعديل القوانين التي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان؛
- (ب) استعراض أحكام الدستور وكذلك جميع القوانين الأخرى التي سنّت للتخلص من الأحكام المخالفة ومواءمة جميع القوانين مع أحكام الدستور؛
- (ج) إزالة التزايدات على الاختصاص في جميع المؤسسات القانونية والقضائية وما إلى ذلك من مؤسسات الحماية من أجل التقيد بحقوق الإنسان بشكل أفضل؛
- (د) تعزيز القدرات المهنية للمؤسسات القضائية والقانونية وجميع مؤسسات حماية القوانين الأخرى.

الإجابة رقم ٩٥

١٤٤- إن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية ملتزمة بقييم حقوق الإنسان وتعمل ما في وسعها بانتظام للوفاء بتلك القيم في أفغانستان. غير أن التحديّات الرئيسية التي تواجهها حقوق الإنسان في البلد تتمثل في عدم استتباب الأمن والعقبات التي تعترض سبيل الحكم الرشيد.

- (أ) الخسائر المدنية والخسائر المادية المتكبدة أثناء العمليات العسكرية التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة والقوات العسكرية الدولية من حين لآخر؛
- (ب) الفقر المستشري وعدم وجود فرص عمل مما يؤدي إلى اقتراف الجرائم والإخلال بالنظام العام؛
- (ج) وجود من ينتهكون حقوق الإنسان ومجموعات مسلحة غير شرعية مما يحول دون تطبيق القانون؛

- (د) تداخل الأعمال المضطلع بها، وضعف القدرة المهنية ووجود مشاكل هيكلية في هيئات تطبيق حقوق الإنسان وحمايتها؛
- (هـ) وجود تناقض، أحياناً، بين أحكام القوانين المدنية والجنائية وبين أحكام اتفاقات حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها أفغانستان في الماضي؛
- (و) محدودية فرص الحصول على التعليم الجيد نظراً لعدم استتباب الأمن وضعف القدرة المهنية؛
- (ز) العادات الاجتماعية المستحكمة المتمثلة في ممارسة العنف على النساء والأطفال؛
- (ح) وجود الفساد في المؤسسات الحكومية وفي المنظمات غير الحكومية أيضاً؛
- (ط) التحديّات المطروحة في سبيل إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمعات المدنية وقيمها؛
- (ي) ضعف ثقافة حقوق الإنسان ضمن هياكل أفغانستان الاجتماعية والثقافية؛
- (ك) عدم تقيّد عدد من بلدان الجوار بالاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين؛
- (ل) العقوبات المالية التي تحول دون ضمان حقوق اللاجئين والمشردين داخلياً؛
- (م) الفشل في إقامة خدمات مستدامة في مجال الضمان الاجتماعي لصالح شرائح المجتمع المستضعفة ولا سيما النساء والأطفال والمعوقين وأفراد أسر الشهداء؛
- (ن) ضعف القدرات المتاحة في السجون حتى يتسنى التقيّد بحقوق الإنسان؛
- (س) عدم عدالة المحاكمات، من حين لآخر، في إطار المؤسسات القضائية والقانونية؛
- (ع) محدودية استفادة الأشخاص المدانين من الحق في الحصول على محامي دفاع، وعلى المعونة القانونية؛
- (ف) الإفلات من العقاب وقلة الفرص المناسبة لتقديم مجرمي الحرب ومنتسهيي حقوق الإنسان إلى العدالة؛
- (ص) وجود عقبات على طريق تنفيذ الخطة العشرية الخاصة بالمرأة.

الإجابة رقم ٩٦

١٤٥ - تتعاون حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وما إلى ذلك من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وذلك ما ينعكس في مختلف أجزاء هذا التقرير.

خلاصة

١٤٦ - إن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية ملتزمة بما قطعتته على نفسها من عهدود على النحو المبين في الاتفاقيات الدولية وآليات حقوق الإنسان. ويُعدّ احترام حقوق الإنسان والتقيّد بها وتعزيزها وحمايتها من المسائل التي توليها الحكومة الأولوية.

١٤٧ - وتدعم أفغانستان آلية الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات التي تتلقاها من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وهي تتولى فحصها بدقة وتحاول، بمعية المجتمع المدني، أن تعطي أجوبةً شاملةً على ذلك.